

سُورَةُ الْقِيَامَةِ

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الْقِيَامَةُ: ١]

القراءات: «لا أقسم» قرأ ابن كثير بخلف عن البزي بحذف الألف التي بعد اللام وقرأ الباكون بإثبات الألف وهو الوجه الثاني للبزي

التوجيه: قال ابن جرير: قرئ ذلك عامة قراء الأمصار «لا أقسم» بـ «لا» مفصولة من «أقسم»، سوى الحسن والأعرج، فإنه ذكر عنهما أنها كانا يقرآن ذلك «لأقسم» بمعنى أقسم بيوم القيامة، ثم أدخلت عليها لام القسم، والقراءة التي لا أستجيز غيرها في هذا الموضع «لا» مفصولة، «أقسم» مبتدأة على ما عليه قراء الأمصار، لإجماع الحجة من القراء عليه، وقد اختلف الذين قرءوا ذلك على الوجه الذي اخترنا قراءته في تأويله، فقال بعضهم «لا» صلة، وإنما معنى الكلام أقسم بيوم القيامة، وقال آخرون منهم بل دخلت «لا» توكيداً للكلام، قال أبو بكر بن عياش: قوله «لا أقسم» توكيد للقسم كقوله «لا والله»، وقال بعض نحوي الكوفة «لا» ردّ لكلام قد مضى من كلام المشركين الذين كانوا ينكرون الجنة والنار، ثم ابتدئ القسم، فقال: أقسم بيوم القيامة واختلفوا أيضاً في ذلك، هل هو قسم أم لا، فقال بعضهم هو قسم، أقسم ربنا بيوم القيامة، وبالنفس اللوامة، وقال آخرون بل أقسم بيوم القيامة، ولم يقسم بالنفس اللوامة، وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب، قول من قال: إن ربنا أقسم بيوم القيامة، وبالنفس اللوامة، وجعل «لا» ردّاً للكلام قد كان تقدّمه من قوم، وجواباً لهم

قلت: يشهد لكون الله قد أقسم بيوم القيامة قراءة «لأقسم» قال الرازي: المفسرون ذكروا في لفظة «لا» في قوله تعالى «لا أقسم» ثلاثة أوجه:

الأول- أنها صلة زائدة والمعنى ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، ونظيره ﴿إِنَّمَا يَعْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] وقوله تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [العنكب: ١٥٩] وهذا القول عندي ضعيف من وجوه:

أولها- أن تجويز هذا يفضي إلى الطعن في القرآن، لأن على هذا التقدير يجوز جعل النفي إثباتاً والإثبات نفيًا وتجويزه يفضي إلى أن لا يبقى الاعتماد على إثباته ولا على نفيه. وثانيها- أن هذا الحرف إنما يزداد في وسط الكلام لا في أوله، فإن قيل: فالكلام عليه من وجهين:

الأول- لا نسلم أنها تزداد في وسط الكلام، ألا ترى إلى امرئ القيس كيف زادها في مستهل قصيدته وهي قوله:

لَا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْر

الثاني- هب أن هذا الحرف لا يزداد في أول الكلام إلا أن القرآن كله كالسورة الواحدة لاتصال بعضه ببعض، والدليل عليه أنه قد يذكر الشيء في سورة ثم يجيء جوابه في سورة أخرى كقوله تعالى ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحج: ٦] ثم جاء جوابه في سورة أخرى وهو قوله تعالى ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢] وإذا كان كذلك، كان أول هذه السورة جارياً مجرى وسط الكلام. والجواب عن الأول: أن قوله لا وأبيك قسم على النفي. وقوله تعالى ﴿لَا أَقِيمُ﴾ نفي للقسم، فتشبيه أحدهما بالآخر غير جائز. وإنما قلنا إن قوله ﴿لَا أَقِيمُ﴾ نفي للقسم، لأنه وازن قولنا لا أقتل، لا أضرب، لا أنصر. ومعلوم أن ذلك يفيد النفي. والدليل عليه أنه لو حلف لا يقسم كان البر بترك القسم، والحنت بفعل القسم. فظهر أن البيت المذكور، ليس من هذا الباب.

وعن الثاني- أن القرآن كالسورة الواحدة في عدم التناقض، فأما أن يقرن بكل آية ما قرن بالآية الأخرى فذلك غير جائز، لأنه يلزم جواز أن يقرن بكل إثبات حرف النفي في

سائر الآيات، وذلك يقتضي انقلاب كل إثبات نفيًا وانقلاب كل نفي إثباتًا، وإنه لا يجوز. وثالثها- أن المراد من قولنا «لا» صلة أنه حرفٌ لغو باطل، يجب طرحه وإسقاطه حتى ينتظم الكلام. ومعلوم أن وصف كلام الله تعالى بذلك لا يجوز. **القول الثاني-** للمفسرين في هذه الآية، ما نقل عن الحسن أنه قرأ «لأقسم» على أن اللام للابتداء، وأقسم خبر مبتدأ محذوف، معناه لأننا أقسم. ويعضده أنه في مصحف عثمان بغير ألف.

واتفقوا في قوله تعالى ﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ على ﴿لَا أُقْسِمُ﴾.

قال الحسن: معنى الآية أني أقسم بيوم القيامة لشرفها، ولا أقسم بالنفس اللوامة لخساستها. وطعن أبو عبيدة في هذه القراءة وقال لو كان المراد هذا لقال لأقسمن لأن العرب لا تقول لأفعل كذا، وإنما يقولون لأفعلن كذا. إلا أن الواحدي حكى جواز ذلك عن سيبويه والفراء. واعلم أن هذا الوجه أيضاً ضعيف، لأن هذه القراءة شاذة، فهب أن هذا الشاذ استمر، فما الوجه في القراءة المشهورة المتواترة؟ ولا يمكن دفعها وإلا لكان ذلك قدحاً فيها ثبت بالتواتر. وأيضاً فلا بد من إضمار قسم آخر لتكون هذه اللام جواباً عنه، فيصير التقدير: والله لأقسم بيوم القيامة، فيكون ذلك قسمًا على قسم، وإنه ركيك ولأنه يفضي إلى التسلسل.

القول الثالث- أن لفظة «لا» وردت للنفي. ثم هاهنا احتمالان:

الأول- أنها وردت نفيًا لكلام ذكر قبل القسم، كأنهم أنكروا البعث ف قيل لا ليس الأمر على ما ذكرتم، ثم قيل أقسم بيوم القيامة.

وهذا أيضًا فيه إشكال، لأن إعادة حرف النفي مرة أخرى في قوله تعالى ﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ مع أن المراد ما ذكره تقدح في فصاحة الكلام.

الاحتمال الثاني- أن لا ههنا لنفي القسم كأنه قال لا أقسم عليكم بذلك اليوم وتلك النفس ولكني أسالك غير مقسم أتحسب أنا لا نجمع عظامك إذا تفرقت بالموت؟

فإن كنت تحسب ذلك فاعلم أنا قادرون على أن نفعل ذلك. وهذا القول اختيار أبي مسلم وهو الأصح، ويمكن تقدير هذا القول على وجوه آخر:

أحدها- كأنه تعالى يقول ﴿لَا أَقِيمُ﴾ بهذه الأشياء على إثبات هذا المطلوب فإن هذا المطلوب أعظم وأجلُّ من أن يقسم عليه بهذه الأشياء ويكون الغرض من هذا الكلام تعظيم المقسم عليه وتفخيم شأنه.

وثانيها- كأنه تعالى يقول ﴿لَا أَقِيمُ﴾ بهذه الأشياء على إثبات هذا المطلوب، فإن إثباته أظهر وأجلى وأقوى وأحرى، من أن يحاول إثباته بمثل هذا القسم، ثم قال بعده ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجَمَعَ عِظَامُهُ﴾ أي كيف خطر بباله هذا الخاطر الفاسد مع ظهور فساد.

وثالثها- أن يكون الغرض منه الاستفهام على سبيل الإنكار والتقدير: ألا أقسم بيوم القيامة، ألا أقسم بالنفس اللوامة على أن الحشر والنشر حق.

وقال الشنقيطي: في «لا» من قوله تعالى ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ أوجه:

الوجه الأول- وعليه الجمهور: أن لا هنا صلة على عادة العرب فإنها ربما لفظت بلفظة لا من غير قصد معناها الأصلي، بل لمجرد تقوية الكلام وتوكيده كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا﴾ (١٢) ﴿أَلَا تَتَّبِعُنَّ﴾ [طه: ٩٢ - ٩٣]. يعني أن تتبعني.

وقوله: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾

وقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. وقول امرئ القيس:

فلا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أني أفر

يعني وأبيك، وأنشد الفراء لزيادة لا في الكلام الذي فيه معنى الجحد، قول

الشاعر:

ما كان يرضى رسول الله دينهم والأطيبان أبو بكر ولا عمر

يعني: وعمر، وأنشد الجوهري لزيادتها قول العجاج:

في بئر لا حور سرى وما شعر بإفكه حتى رأى الصبح شجر

والحور: الهلكة: يعني في بئر هلكة، وأنشد غيره:

تذكرت ليلى فاعترتني صباية وكاد صميم القلب لا ينقطع

والوجه الثاني- أن «لا» نفي لكلام المشركين المكذبين للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وقوله:

أقسم: إثبات مستأنف. وهذا الوجه، وإن قال به كثير من العلماء، إلا أنه ليس بوجه

عندي، لقوله تعالى في سورة القيامة ﴿ وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾ لأن قوله: ﴿ وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ

اللَّوَّامَةِ ﴾ يدل على أنه لم يرد الإثبات المستأنف بعد النفي بقوله أقسم والله تعالى أعلم.

الوجه الثالث- أنها حرف نفي أيضاً ووجهه أن إنشاء القسم يتضمن الإخبار

عن تعظيم المقسم به . فهو نفي لذلك الخبر الضمني على سبيل الكناية والمراد أنه لا

يعظم بالقسم، بل هو في نفسه عظيم أقسم به أولاً. وهذا القول ذكره صاحب الكشاف

وصاحب روح المعاني، ولا يخلو عندي من نظر.

الوجه الرابع- أن اللام لام الابتداء، أشبعت فتحتها. والعرب ربما أشبعت الفتحة

بألف والكسرة بياء والضممة بواو. ومثاله في الفتحة قول عبد يغوث الحارث.

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسيراً

فالأصل كأن لم تر، ولكن الفتحة أشبعت.

وقال الراجز:

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاه ولا تملق

وقول عنتره في معلقته:

ينباع من ذفري غضوب جسرة زيافة مثل العتيق المكرم

فالأصل ينبع، يعني العرق ينبع من الذفرى من ناقته، فأشبعت الفتحة فصارت ينباع، وقال: ليس هذا الإشباع من ضروري الشعر ثم ساق الشواهد على الإشباع بالضممة والكسرة، ثم قال: ويشهد لهذا الوجه قراءة قبل: لأقسم بهذا البلد بلام الابتداء، وهو مروى عن البرزي والحسن.

وقال الزمخشري: بعد أن ذكر اختلاف العلماء في «لا» من قوله «لا أقسم»،

والوجه أن يقال: هي للنفي، والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له يدل ذلك عليه قوله ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُومِ ۗ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥] فكانه بإدخال حرف النفي يقول: إن إعظامي له بإقسامي به كإعظام يعني أنه يستأهل فوق ذلك، وقيل «لا» نفي للكلام ورد له قبل القسم، كأنهم أنكروا البعث فقبل لا، أي ليس الأمر على ما ذكرتم ثم قيل: أقسم بيوم القيامة

فائدة: قال ابن عاشور: وصيغة «لا أقسم» صيغة قسم أدخل حرف النفي على فعل «أقسم» لقصد المبالغة في تحقيق حرمة المقسم به بحيث يوهم للسامع أن المتكلم بهم أن يقسم به ويترك القسم مخافة الحنث بالمقسم به فيقول: لا أقسم به أي ولا أقسم بأعز منه عندي وذلك كناية عن تأكيد القسم.

قَالَ الْعَجَلِيُّ: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ﴾ [القيامة: ٧]

القراءات: «برق» قرأ نافع وأبو جعفر بفتح الراء والباقون بكسرها.

التوجيه: قال الرازي: قرئ بكسر الراء وفتحها. قال الأخفش: المكسورة في كلامهم أكثر والمفتوحة لغة أيضاً. قال الزجاج: برق بصره بكسر الراء يبرق برقاً إذا تحير والأصل فيه أن يكثر الإنسان من النظر إلى لمعان البرق فيؤثر ذلك في ناظره ثم يستعمل ذلك في كل حيرة وإن لم يكن هناك نظر إلى البرق كما قالوا: قمر بصره إذا فسد من النظر إلى القمر ثم استعير في الحيرة وكذلك بعل الرجل في أمره أي تحير ودهش وأصله من قولهم بعلت

المرأة إذا فاجأها زوجها فنظرت إليه وتحيرت. وأما بَرَقَ بفتح الراء فهو من البريق أي لمع من شدة شخوصه.

وقال الشيخ عطية سالم: قرئ برق بكسر الراء وفتحها فبالكسر فزع، ودهش أصله من برق الرجل، إذا نظر إلى البرق فدهش بصره، ومنه قول ذي الرمة:

لو أن لقمان الحكيم تعرضت لعينيه مي سافراً كاد يبرق

وقول الأعشى:

وكنت أرى في وجهه لحة فأبرق مغشياً على مكاني

وبرق بالفتح شق بصره، وهو من البريق، أي لمح بصره في شدة شخوصه. فالقراءتان صحيحتان وقد يشهد لهذا النص في سورة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ (٤٢) مُهْطِعِينَ مُقْنِي رءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ﴿٤٣﴾ [إبراهيم: ٤٢-٤٣].

وقال ابن جرير: وقوله «فإذا بَرِقَ الْبَصْرُ» اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأه أبو جعفر القارئ ونافع وابن أبي إسحاق «فإذا بَرَقَ» بفتح الراء بمعنى شخوص وفتح عند الموت وقرأ ذلك شيبه وأبو عمرو وعامة قراء الكوفة «بَرِقَ» بكسر الراء بمعنى فزع وشق. وأولى القراءتين في ذلك عندنا بالصواب كسر الراء «فإذا بَرِقَ» بمعنى: فزع فشق وفتح من هول القيامة وفزع الموت وبذلك جاءت أشعار العرب؛ أنشدني بعض الرواة عن أبي عبيدة الكلابي:

لما أتاني ابن صُبَيْحٍ رَاغِبًا أَعْطَيْتُهُ عَيْسَاءَ مِنْهَا فَبَرِقَ

وحُدثت عن أبي زكريا الفراء قال: أنشدني بعض العرب.

فَنَضَّكَ فَانَعَ وَلَا تَنَعَنِي وَدَاوِ الْكُلُومَ وَلَا تَبْرِقِ

بفتح الراء (يقال: بَرِقَ يبرق) وفسره أنه يقول: لا تفزع من هول الجراح التي بك قال:

وكذلك يَبْرِقُ البصر يوم القيامة وينحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل

قلت: القراءتان متواترتان، ولا وجه لتصويب إحدهما دون الأخرى، وقد ردّ ابن عاشور على ابن جرير قوله هذا، فقال: «وبرق» قرأه الجمهور بكسر الراء ومعناه: دهش وبهت يقال: برق يبرق فهو برق من باب فرح فهو من أحوال الإنسان. وإنما أسند في الآية إلى البصر على سبيل المجاز العقلي تنزيلاً له منزله مكان البرق لأنه إذا بهت شخص بصره وقرأه نافع وأبو جعفر بفتح الراء من البريق بمعنى اللمعان أي لمع البصر من شدة شخوصه ومضارعه يبرق بضم الراء وإسناده إلى البصر حقيقة، ومأل معنى القراءتين واحد وهو الكناية عن الفزع والرعب كقوله تعالى ﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فلا وجه لترجيح الطبرى قراءة الجمهور على قراءة نافع وأبي جعفر لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ولا من مقتضى التفسير.

قال النجاشي: ﴿كَلَّا بَلْ يُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ (٢٠) ﴿وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ﴾ [القيامة: ٢٠ - ٢١]

القراءات: «تحبون- تذرون» قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب بياء الغيب فيها والباقون بتاء الخطاب.

قال الرازي: قرئ «تحبون وتذرون» بالتاء والياء وفيه وجهان:

الأول- قال الفراء: القرآن إذا نزل تعريفاً لحال قوم. فتارة ينزل على سبيل المخاطبة لهم وتارة ينزل على سبيل المغايبة كقوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ [يُؤْتِينَ: ٢٢]، الثاني- قال أبو علي الفارسي: الياء على ما تقدم من ذكر الإنسان في قوله تعالى «أحسب الإنسان» والمراد منه الكثرة كقوله تعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩] والمعنى: أنهم يحبون ويذرون والتاء على: قل لهم بل تحبون وتذرون.

وقال الألويسي: قرئ «تحبون- تذرون» بالتاء، وبالياء «يحبون» و «يذرون» بياء الغيبة فيها وأمر الربط عليها كما تقدم وهي أبلغ من حيث إن فيها التفاتاً وإخراجاً له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من صريح الخطاب بحب العاجلة مضمناً طرفاً من التوبيخ على سبيل

الرمز لطفاً منه تعالى شأنه في شأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأما القراءة بالتاء ففيها تغليب المخاطب والالتفات وهو عكس الأول.

قَالَ الْعَجَلِيُّ: ﴿أَلَمْ يَكْ نُظْفَةَ مِنْ مَنِيِّ يُمْنِي﴾ [الْقِيَامَةُ: ٣٧]

القراءات: «يمنى» قرأ حفص ويعقوب وهشام بخلف عنه بالياء والباقون بالتاء وهو الوجه الثاني لهشام.

التوجيه: قال الرازي: قرئ بالتاء «تمنى» للنظفة على تقدير ألم يك نظفةً تُمنى من المنى، وقرئ بالياء للمنى أي من منى يمنى، أي يقدر خلق الإنسان منه.

